Journal of Agricultural, Environmental and Veterinary Sciences
Volume (6), Issue (2) : 30 Jun 2022
P: 91 - 108

AJSRP
ISSN: 2522-3364

مجلة العلوم الزراعية والبيئية والبيطرية
المجلد (6)، العدد (2) : 30 يونيو 2022م
ص: 91 - 108

Visual Pollution in Kuwait City – Analytical Study According to The New Environmental Protection Law No. 42 of 2014 –

Naser Bader Alqutaifi

College of Graduate Studies || Kuwait University || Kuwait

Abstract: Visual pollution is not just a phenomenon, it is a time bomb. The damages caused by this phenomenon can be devastating; Because its manifestations are everywhere. The main aim of this research is to study the manifestations of visual pollution in Kuwait City, as this phenomenon is the most important problem that the city suffers from. In the absence of local studies related to this topic, it was necessary for us to shed light on this phenomenon, in order to enhance the cognitive and environmental awareness among Kuwaitis. In order to combat this phenomenon and improve the aesthetic view of Kuwait City, the current study recommends the need to address visual pollution firmly and seriously, while re-evaluating the law texts related to this topic.

Keywords: Visual Pollution, Environmental Protection Law, Urban Harmony.

التلوث البصري في مدينة الكويت – دراسة تحليلية ميدانية حسب قانون حماية البيئة الجديد رقم 42 لسنة 2014 –

ناصر بدر القطيفي

كلية الدراسات العليا || جامعة الكويت || الكويت

المستخلص: التلوث البصري ليس مجرد ظاهرة، بل هو قنبلة موقوتة. فالأضرار التي تسببها تلك الظاهرة يمكن أن تكون مدمرة؛ نظراً لانتشار مظاهرها في كل مكان. هدف هذا البحث إلى دراسة مظاهر التلوث البصري في مدينة الكويت، كون هذه الظاهرة تُعد إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة. وفي ظل غياب الدراسات المحلية المرتبطة بهذا الموضوع، فكان من الواجب علينا تسليط الضوء على هذه الظاهرة، في سبيل تعزيز الوعي المعرفي والبيئي لدى أفراد المجتمع الكويتي. وعليه لقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة التصدي للتلوث البصري بحزم وجدية مع إعادة تقييم النصوص القانونية المرتبطة بهذا الموضوع؛ في سبيل الحد من هذه المشكلة وتحسين المنظر الجمالي لمدينة الكويت.

الكلمات المفتاحية: التلوث البصري، قانون حماية البيئة، التنسيق الحضاري.

المقدمة.

يُعتبر التلوث البصري موضوع متشعب ذا علاقات وثيقة بالتلوث البيئي والامن القومي والمشاكل الصحية. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في صعوبة قياسها وتقيمها لكونها تتطلب وعي وثقافة وحس. إن مدينة الكويت - كسائر مدن العالم – تشهد انتشاراً كبيراً لمظاهر التلوث البصري التي شوهت المظهر العام للمدينة. وهذا الأمر كفيل بأن يدفعنا إلى البحث عن جذور هذه الظاهرة لمعالجتها. فعلى الرغم من انتشار مظاهر التلوث البصري في مدينة

الكويت، إلا أن تبعات غياب الدراسات المحلية المختصة بهذا الموضوع قد تمتد إلى التأثير بشكل سلبي على الوعي الثقافي والبيئي لأضرار التلوث البصري لدى أفراد المجتمع الكويتي. وكون أن الكتابات المحلية في هذا الموضوع لا ترتقي لمستوى البحث العلمي، فلهذا يمكن القول بأن هذا البحث يسد ثغرة معرفية وعلمية مهمة ويلبي حاجة الباحثين والدارسين المهتمين بحماية البيئة الكويتية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في عدم اكتراث الدولة وأفراد المجتمع بالأضرار الناجمة عن ظاهرة التلوث البصري. فعلى الرغم من مرور أكثر من 8 سنوات على العمل بالقانون رقم (42) لسنة 2014 الخاص بحماية البيئة، إلا أن مدينة الكويت لا تزال تعاني من وطأة هذه الظاهرة. وحتى باتت هذه الظاهرة تشكل خطراً وتهديداً لبيئة وجمال مدينة الكويت.

الفروض العلمية:

تتجلى أهم الفروض بالآتي:

1- تعاني مدينة الكويت من تلوث بصري واضح للعيان أدى إلى تدهورها بيئياً.
2- هنالك علاقة وثيقة بين الأسواق والشوارع التجارية في العاصمة وبين التلوث البصري.
3- اعتياد الناس على رؤية مظاهر التلوث البصري دون إعطائها أي اهتمام.

أهداف البحث:

1- التعرف على تجارب بعض الدول والحكومات في مجال مكافحة وتقنين مظاهر التلوث البصري؛ بهدف استخلاص أفضل النتائج.
2- تسليط الضوء على الاضرار الصحية والآثار النفسية والمخاطر البيئية الناجمة عن التلوث البصري.
3- إعداد دراسة مدعمة بالحجج والوقائع والنصوص القانونية، في سبيل مكافحة هذه الظاهرة.

أهمية البحث:

1- تكمن أهمية مناقشة هذا الموضوع في كون أن صورة العاصمة – مدينة الكويت - تعكس صورة الدولة.
2- على الرغم من أن التلوث البصري هو قضية جمالية، إلا أن آثار هذه الظاهرة السلبية على المجتمع تستدعي منا الوقوف عندها.
3- انتشار مظاهر التلوث البصري بشكل مخيف في مدينة الكويت يجعل منها ظاهرة يستوجب علينا دراستها.

2- المنهج المتبع في البحث.

اتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي، والذي يتمثل بدراسة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا المجال. وكما أثْرَت الدراسة الميدانية هذا البحث من خلال الصور التي تم التقاطها لمدينة الكويت في تاريخ 2021/11/30.

3- مراجعة الإنتاج الفكري.

تأتي أهمية مراجعة الإنتاج الفكري للاستفادة من نتائج الدراسات السابقة التي عمدت إلى دراسة ظاهرة التلوث البصري، وكذلك استعراض تجارب الدول الأخرى في مكافحة مظاهر التلوث البصري. وإذ رصد مظهر وزمليه

عادر وجود علاقة بين لوحات الإعلان التجارية والتلوث البصري في المدن العراقية. وأوصت دراستهم المنشورة في مجلة واسط للعلوم الإنسانية على ضرورة استخدام اللوحات الإعلانية بشكل فاعل كوسيلة للاتصال والإعلان وفي نفس الوقت الحفاظ على التوافق البصري بما يمنع التلوث البصري [1]. أما الدكتور يوهانسن وزميله عمر، يرون أن للتلوث البصري تأثير مباشر على سلوكيات الانسان. ففي بحثهم حول التلوث البصري للبيئة المعمارية في المدن العربية، توصلوا من خلال دراسة ميدانية مقارنة بين القاهرة ودمشق على أن التلوث البصري له تأثير على وعي وإدراك الناس بالمشكلة وكيف أثر ذلك على استيعابهم وإدراكهم للفراغات المعمارية [2]. وفي ذات السياق، تم توزيع 1300 استمارة استبانة على عينة عشوائية من عامة سكان مدينة كربلاء المقدسة في عام 2016م، وذلك لقياس مدى إدراك السكان لمشكلة التلوث البصري. واسفرت نتائج الاستطلاع على أن الغالبية العظمى يرون أن صورة مدينة كربلاء أضحت مشوهة وغير جميلة، وأن لذلك ضرر على صحتهم العامة [3]. بينما حسام في دراسته: الأثر البيئي والجزائي لظاهرة الاعتداء على جمالية المدن، يرى أن حجم منتهكي جمالية المدن قد تضاعف عما كان عليه قبل عشرين سنة من الآن، نتيجة القصور التشريعي للقوانين وغياب الرؤية الجمالية للسلطة العامة. وكما أكد على أن حماية المدن من مظاهر التلوث البصري هو مسؤولية الدولة في المقام الأول ومن ثم المواطنين [4]. وعلى الرغم من اختلاف توجهات الباحثين في الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذا البحث، إلا أن غايتهم في نهاية المطاف واحدة وهي مكافحة ظاهرة التلوث البصري. فكون أن ظاهرة التلوث البصري وإن اختلفت مظاهرها ما هي إلا عبارة عن تلوث يمس جميع عناصر البيئة، فهذا كفيل بحد ذاته بدراستها وتسليط الضوء عليها في سبيل مكافحتها والقضاء عليها.

المبحث الأول- ماهية التلوث البصري.

يمكن وصف التلوث البصري بأنه قضية جمالية ذات آثار سلبية على البيئة. فعلى الرغم من أن التلوث البصري يؤثر بالسلب على صحة الانسان، إلا أن السبب الرئيسي للتلوث البصري مصدره البشر. فيمكن القول بأن تأثير الإنسان على البيئة قد وصل إلى حد الدمار الشامل.

المطلب الأول- مفهوم التلوث البصري

مُنذُ بداية البحث ومصطلح "التلوث البصري" لا يخلو منه سطر، فقد يتساءل البعض: ما المقصود بالتلوث البصري. بالواقع، عُرف التلوث البصري بعدة تعريفات، ومنها: بأنه (الحالة التي تحدث عندما يسبب أي عنصر بصري من عناصر البيئة المسيئة تشويهاً في الصور المحيطة بالإنسان مما يجعله يشعر بعدم ارتياح نفسي، وينعدم الذوق الفني وتختفي معايير التذوق الجمالي للبيئة من مبان وطرق وحدائق وأرصفة) [5]، ويُقصد بعناصر البيئة المسيئة هي جميع عناصر البيئة التي يجدها المجتمع غير مناسبة أو غير مقبولة. وفي تعريف آخر للتلوث البصري: (هو غياب اللمسة الجمالية وانتشار القبح وافتقاد قيم النظافة والنظام والتناسق في كل ما تقع عليه عين الانسان من مفردات بنائية وعمرانية طبيعية أو مصنعة) [6]. فيما يرى محمد حسن (2017) التلوث البصري على أنه: (هو تغير غير مرغوب فيه في عناصر البيئة العمرانية من إضافات أو تشوهات أو كتل بنائية غير قانونية، أو فراغات غير مصممة، أو أية إضافات تتنافر مع البيئة الطبيعية أو المناخية أو الوظيفية أو القيم الدينية أو الحضارية أو الجمالية أو المعمارية، والتي تؤدي إلى النفور منها أو الأذى فور رؤيتها) [7]. وكما عَرف المشرع الكويتي في قانون حماية البيئة الجديد رقم (42) لسنة 2014، ووفق أحدث تعديلاته بالقانون رقم (99) لسنة 2015 - التلوث البصري على أنه: "تشويه لأي منظر تقع عليه عين الإنسان ويشعر معه بعدم ارتياح نفسي، وهو نوع من أنواع اختفاء الصورة الجمالية للمناظر

الطبيعية، ومن أمثلته مرادم النفايات والمباني خارج التنظيم، والعمارة غير المنتظمة، واللوحات والإعلانات العشوائية"[8]، إذ يُقصد بمرادم النفايات هنا: " هي المواقع التي يتم تحديدها واستعمالها وإدارتها بهدف التخلص من نوع واحد أو أكثر من المخلفات بطريقة الردم فوق سطح الأرض أو في مواقع منخفضة أو تحت سطح الأرض والتي قد ينتج عنها العديد من الآثار البيئية تبعاً لنوع المخلفات وأسلوب التخلص المتبع"[8].

فمن خلال التعريفات السابقة للتلوث البصري، نخلص إلى أن جوهر تعريف التلوث البصري هو المفهوم العام للتلوث، والذي يعني: (كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية) [9]. وبما أن الحيوانات هي الوحيدة التي تشترك مع الإنسان بنعمة البصر، ويتأثر انتاجها بالمكان التي تعيش فيه وبالمناظر التي تراها. فمن الواجب والأمانة العلمية ألا يتم استبعادها من تعريف التلوث البصري وحكره على الإنسان فقط. فاستناداً لهذه الاعتبارات، يمكنني الآن الخروج بمفهوم أشمل وأدق للتلوث البصري، وتعريفه على أنه: **(كل منظر أو مظهر يزعج البصر أو يخل بالذوق العام، ويلحق الضرر في وظائف العين أو بالصحة النفسية للإنسان والحيوان أو بصحة المدينة ويجردها من جمالها وتُراثها الطبيعي والثقافي والعمراني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)**. وكما نُلاحظ بأنه دائماً ما يتم تعريف التلوث البصري على أساس مظاهره. وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: ما هي معايير قياس مظاهر التلوث البصري؟

المطلب الثاني- معايير قياس مظاهر التلوث البصري

يشمل التلوث البصري جميع العناصر التي تؤدي إلى النفور أو الأذى فور رؤيتها، فالتلوث البصري هو قيمة متغيرة للبيئة تعتمد على مفهوم الجمال لدى المشاهد والمجتمع. إذ يقول أفلاطون عن مفهوم الجمال بأنه: "أمر مقرون بالحقيقة، تشعر به الحواس أو إحداها فترتاح إليه، وتسر به النفس، وينشرح له الصدر، ويبتهج به القلب فهو مشترك بين الحواس كلها". فيمكن القول بأن المعضلة المحورية للتلوث البصري هي عدم إمكانية قياسه كما تقاس بقية الملوثات بالأجهزة العلمية والمعملية، بل يعتمد على ردة الفعل الناتجة عن مشاهدة منظر ما. وكون ردود أفعال الناس تختلف حسب درجة الوعي البيئي والحس الفني والخلفية الثقافية وما لديهم من خبرات سابقة؛ لذلك يمكننا تصنيف وقياس مظاهر التلوث البصري حسب المعايير التالية:

- **الفرع الأول: معيار الذوق العام**

حسب قانون الذوق العام الذي فرض مؤخرًا في المملكة العربية السعودية، عرّف المشرع السعودي الذوق العام بأنه: "مجموعة سلوكيات تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه وهويته"[10]. إذ يؤكد القانون بهذا المفهوم على ضرورة معاقبة كل من يقوم بفعل يخدش فيه الذوق العام أو يخلق شعور بعدم ارتياح نفسي لمرتادي الأماكن العامة. وفي سبيل مكافحة التلوث البصري، بات من الواجب علينا مراعاة ضوابط الذوق العام في جميع السلوكيات الصادرة منا وجعله معيار نقيس فيه مدى التزامنا في المحافظة على قيم ومبادئ وعادات المجتمع الذي ننتمي إليه.

- **الفرع الثاني: معيار النظافة العامة**

هنالك قيم عظيمة – كالنظافة - لا تستقيم حياة الانسان من دونها. ومما لا شك فيه أن البيئة النظيفة قادرة على التأثير بشكل ايجابي على صحة الانسان ونفسيته، وكما تعمل على جذب السياح وزيادة الدخل القومي وتحسين المظهر العام للبلد. إذاً، لابد لنا من اتباع نظام نظافة ذو جودة عالية وذلك للحد من مظاهر التلوث البصري التي تؤثر علينا سلباً.

- **الفرع الثالث: معيار التنسيق الحضاري**

جاء تعريف التنسيق الحضاري في المادة 27 من قانون البناء المصري رقم 119 لسنة 2008 كما يلي: "الأعمال التي تحقق القيم الجمالية والحضارية للشكل الخارجي للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية وأسس النسيج البصري لكافة المناطق الحضرية بالدولة والطابع المعماري والعمراني مع الحفاظ على مواقع وعناصر البيئة الطبيعية "[11]. وإذ يقول فاروق حسني – وزير الثقافة المصري السابق – عن دور التنسيق الحضاري: " يأتي لمعالجة آثار الفجوة الثقافية بين الفكر المرجعي الرسمي القائم (المؤدى أو المصمم) في تصميم وتشكيل صورة المدينة وبين المجتمع (المنتفع أو المتلقي) حتى يلتقيا عند مستوى الإدراك الواعي لفن وجماليات صناعة العمران"[12]. إذاً فالهدف الرئيسي من هذا المعيار هو مكافحة مظاهر التلوث البصري مع الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني للدولة، وحماية عناصر البيئة الطبيعية وتنسيقها.

- **الفرع الرابع: معيار الجمال البيئي**

تم تعريف الجمال البيئي على أنه: هو حالة من التفاعل بين الجماليات التجريبية وعلم النفس البيئي، حيث يُستخدم هذان المجالان في تفسير العلاقة بين المثيرات الطبيعية والاستجابات الإنسانية. وبمعنى آخر: هو نشاط يدمج بين الاهتمام بالقيمة الجمالية للاماكن المختلفة من ناحية، واستجابات الناس لهذه الأماكن من ناحية أخرى. وإذ يقوم هذا المعيار على فهم التأثيرات الخاصة بالبيئة في التفكير والانفعالات والسلوك، وترجمة هذا الفهم إلى تصميمات بيئية يحكم عليها الناس بأنها مفضلة أو محببة جمالياً بالنسبة لهم[13].

المطلب الثالث- مخاطر التلوث البصري

للتلوث البصري أضرار ومخاطر تُعد ولا تُحصى. ففي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على الأضرار الصحية والنفسية والاقتصادية والمخاطر البيئية والأمنية الناجمة عن التلوث البصري.

- **الفرع الأول: الأضرار الصحية والنفسية**

وكما ذكرنا سلفاً، بأن التلوث البصري هو كل تشوه يؤذي نظر الإنسان ويسبب له الانزعاج وعدم الراحة. وفي هذا السياق، يؤكد الطبيب النفسي علي الحرجان أن التلوث البصري يلعب دوراً سلبياً في حياة الإنسان. فعندما تصل المشاهد السلبية إلى دماغ الانسان عبر العينين، تؤدي الصور البشعة إلى تغيرات كيميائية في جسم الانسان وبالتالي إلى آثار نفسية وجسدية، مثل ارتفاع ضغط الدم وعدم انتظام نبضات القلب وأوجاع المفاصل والقولون العصبي وضيق التنفس. واستطرد الحرجان بحديثه قائلاً: "لن يتمكن أغلب البشر في القريب العاجل من المضي قُدماً في حياتهم مالم يُعالج هذا المرض المؤذي والمزمن، وخصوصاً أن العمران في طريقه إلى التمدد". ويشير الطبيب إلى أنه يضطر أحياناً لوصف أدوية للمريض، تساعد على التقليل من حالة التوتر والأرق الناتجة من التعرض للملوثات البصرية.

- **الفرع الثاني: المخاطر الأمنية**

أظهرت إحدى الدراسات المختصة بجرائم الخليج العربي، أن معظم الجرائم – كالاغتصاب - تحدث في الأحياء القديمة المتهالكة وتلك التي أمست مظاهر التلوث البصري تنتشر في جسدها كالسرطان الخبيث، ومثال على ذلك أحياء الفضل في بغداد والشميسي في الرياض. ويقول الدكتور علي ثويني فيما معناه: "أن ثمة علاقة وطيدة بين النسيج العمراني وأنماط الجنوح. فالعنف مثلاً، ما هو إلا استجابة نفسية لرؤية مشهد ما، كفوضى الشوارع والزحام وكل ما يخل بالذوق العام والتنسيق الحضاري"[14]. إذاً، التلوث البصري كفيل بأن يكون أحد أسباب انتشار الجريمة.

وقد يؤدي الإلهاء المرتبط بالتلوث البصري أيضًا إلى وقوع حوادث؛ لأن انتباهك قد لا ينصب فقط على القيادة ولكن على أشياء أخرى من حولك.

- **الفرع الثالث: المخاطر البيئية**

للتلوث البصري مخاطر جمة وشديدة على النباتات والحيوانات. ونظرًا لأن الحيوانات والنباتات عادة ما تكون حساسة للغاية فيما يتعلق بظروف معيشتهم الطبيعية، فإن أي تغيير في هذه الظروف بسبب التلوث البصري - ولو كان بسيطاً - قد يؤدي إلى عدم قدرة هذه الكائنات الحية على التكيف مع البيئة المحيطة بها، فبالتالي قد تفقد بعض من قدرتها الإنتاجية. وهذا بدوره يساهم في فقدان التنوع البيولوجي والإخلال بالتوازن الطبيعي للكوكب الذي يجمعنا.

- **الفرع الرابع: الأضرار الاقتصادية**

تفقد المناطق سحرها وبريقها ما إن حتى تمس نار التلوث البصري معالمها. فمع مرور الوقت، تتحول تلك المناطق الساحرة بطبيعتها وتاريخها المعماري إلى مرتع للقبح والفوضى. وإذ ينص أحد أهم مبادئ التقييم العقاري على أن أسعار العقار في منطقة ما، يتناسب تناسباً طردياً مع جودة الحياة في تلك المنطقة. فإذا انخفضت هذه الجودة بسبب التلوث البصري، فمن المحتمل أن يمتنع المستثمرون والأفراد عن شراء المنازل في تلك المنطقة، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على العقارات وبالتالي انخفاض الأسعار. وهذا ناهيك عن الأضرار الأخرى كالخسائر المالية والاقتصادية الناتجة من جراء مكافحة مظاهر التلوث البصري في المدن الكبرى.

المبحث الثاني- التلوث البصري في مدينة الكويت

تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التلوث البصري وأخطاره الجسيمة على الانسان والبيئة، فيمكن الجزم الآن بأن مخاطر التلوث البصري قد تغلبت وتفوقت على مخاطر الملوثات البيئية الأخرى. ففي هذا المبحث سندرس مظاهر هذه الظاهرة وأسباب انتشارها في مدينة الكويت.

المطلب الأول- خصائص منطقة الدراسة

- **الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مدينة الكويت**

مدينة الكويت عروس الخليج العربي، تمتاز بموقعها الاستراتيجي المهم لكونها تقع في رأس الخليج. فقد أكسبها موقعها المتميز على ساحل الخليج العربي وأيضاً وقوعها على جون الكويت أهمية كبيرة لحركة التجارة الدولية. حيث كانت مدينة الكويت همزة الوصل التي تربط الشرق بالغرب وكما ربطت أيضاً شبة الجزيرة العربية بالعراق وبلاد الشام. وهذا الامر جعل منها ميناء تجاري حيوي تتلاقى فيه السفن البحرية التجارية بالقوافل البرية التجارية؛ لِتُحمل منها البضائع وتسير بها إلى جميع أنحاء العالم. والجدير بالذكر أنّ مدينة الكويت تأسّست في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي على يد عدد من العائلات المهاجرة من شبة الجزيرة العربية والعراق وإيران؛ حيث سكنتها وجعلت منها مركزاً لبناء القوارب والسُفُن وتجارة اللؤلؤ. وبعد ظهور النفط وتصدير أول شحنة عام 1946، مرت مدينة الكويت بطفرة عمرانية أدت إلى هدم السور المحيط بها في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح سنة 1957.

- **الفرع الثاني- مساحة مدينة الكويت**

مدينة الكويت هي عاصمة دولة الكويت الإدارية وقلبها النابض. تضم مدينة الكويت سبع مناطق وهي: شرق، المرقاب، الصالحية، دسمان، القبلة، الصوابر، والوطية. وإذ تبلغ مساحة مدينة الكويت الإجمالية حوالي 200 كيلومتراً مربعاً، أي ما يمثل نحو 1 % من إجمالي المساحة الكلية لدولة الكويت.

- **الفرع الثالث- سكان مدينة الكويت**

وصل عدد سكان مدينة الكويت في مطلع العام 2021م إلى حوالي 60,064 نسمة، بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت. أمّا الكثافة السكانية في مدينة الكويت فيبلغ معدّلها حوالي 300 نسمة/كم2. والجدير بالذكر أنّ عدد سكان منطقة شرق فقط يصل إلى حوالي 35,422 نسمة، أي أكثر من نصف عدد سكان المدينة يتمركزون في منطقة شرق. وتُشير الدراسات السكانيّة إلى أنّ 60٪ من سكان مدينة الكويت هم من أبناء الجالية الآسيوية.

- **الفرع الرابع- معالم مدينة الكويت**

منذُ نشأة الكويت وحتى وقتنا الحالي، لا تزال مدينة الكويت هي نواة الدولة الكويتية وعاصمتها السياسية والاقتصادية. ففيها يقع مقر الحكم والحكومة (قصر السيف) والبرلمان (مجلس الأمة) ومسجد الدولة الكبير وقصر دسمان وسوق الكويت للأوراق المالية (بورصة الكويت) ومراكز البنوك الرئيسية وأبراج الكويت ودار الأوبرا ومقار معظم الهيئات الحكومية والشركات الخاصة والفنادق العالمية والمطاعم الفخمة. ومن أبرز معالم مدينة الكويت التاريخية، هي: سوق المباركية، والمدرسة الشرقية، والمستشفى الأمريكاني، وبيت السدو.

المطلب الثاني- مظاهر التلوث البصري في مدينة الكويت

التلوث البصري هو ظاهرة عالمية ذات تأثير سلبي على الانسان والحيوان والبيئة. فعلى الرغم من خطورة هذه الظاهرة إلا أن مظاهرها أصبحت تغزو مدينة الكويت بالكامل. وفيما يلي عرض لمظاهر التلوث البصري في مدينة الكويت:

1- اختلاف ألوان المباني وعدم تناسقها:

غدت عملية اختيار ألوان الواجهات – وفق الرغبة الشخصية للمالك – تعكس فوضى لونية غير مسبوقة. إذ أصبحت المباني تُطلى بألوان صارخة ومتناقضة لا تمت للذوق أو الجمال بصلة. فهذا التشوه البصري لا يؤثر في شكل المدينة فحسب، بل يؤثر كذلك على صحة الإنسان النفسية. وكما نرى في الصورة رقم (1) التلوث البصري الناجم عن عدم تناسق ألوان إحدى الواجهات في مدينة الكويت.

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة شرق.

2- الانتشار العشوائي لصناديق القمامة، وتراكم النفايات خارجها:

تعاني مدينة الكويت مثلها كباقي مدن العالم من تراكم النفايات والقمامة، بالإضافة إلى منظر الحاويات الغير منظم والغير مدروس. إذ يخلق تراكم النفايات خارج الحاويات إزعاجاً بصرياً للناظر، فضلاً عن الرائحة الكريهة

وانتشار الحشرات والقوارض. وكما نرى في الصور رقم (2,3) التلوث البصري الناجم عن انتشار النفايات في ضواحي مدينة الكويت.

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الوطية.

3- الكتابة والرسم على الجدران:

تعتبر ظاهرة الكتابة والرسم على الجدران من المظاهر الدخيلة على مجتمعنا العربي. وكما تعد هذه الظاهرة نوع من أنواع التخريب الذي يعاقب عليه القانون، كونها تحولت إلى سلوك غير حضاري يتنافى مع الذوق العام. ففي غالب الأحيان ترتبط هذه الظاهرة بالحالة النفسية والاجتماعية للفاعل، خصوصاً عندما تتضمن رسومات وعبارات غير أخلاقية. ومن خلال الجولة الاستطلاعية لمدينة الكويت تم رصد العديد من تلك الرسومات والعبارات التي راح ضحيتها وجه العمران، كما في الصورة رقم (4).

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

4- إهمال المباني التاريخية والتعدي عليها:

إهمال المباني التاريخية والتعدي عليها إنما هو جريمة بحق التاريخ والأمة، كون هذا الفعل يساهم في طمس الهوية التراثية للبلد. والصورة رقم (5) هي خير دليل على التشوه البصري الناتج عن إهمال المباني التاريخية في مدينة الكويت.

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة شرق.

5- التناقض البصري للأشكال المعمارية:

إن من أعقد الأمور بصرياً، أن يتناقض منظران في حيز واحد، كما هو الحال في الصورة رقم (6). حيثُ نرى البناء القديم جار البناء الجديد والبنايات الشاهقة تجاورها البيوت الصغيرة، في مشهد يعكس سوء التخطيط العمراني ويمثل فوضى بصرية.

6

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الوطية.

6- عرض البضائع والسلع على الأرصفة:

يقوم الكثير من أصحاب المحال التجارية والحِرفية بعرض بضائعهم وسلعهم خارج الحدود المحددة لهم بالترخيص، سواء كان بالطريق العام أو الأرصفة المجاورة. فعلاوة على أن هذا التعدي يعتبر أمر غير قانوني، فهو ملوثاً بيئياً يسبب تشويهاً للمنظر العام. وتمثل الصور (7,8) مثالاً على هذا التعدي.

7

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصوابر.

8

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة شرق.

7- زرع أجهزة التكييف في الواجهات:

نظراً للارتفاع المستمر في درجات الحرارة، والتي قد تصل في فصل الصيف إلى أكثر من 50 درجة مئوية، غدت أجهزة التكييف والتبريد من أساسيات الحياة عند أفراد المجتمع الكويتي. وعلى الرغم من كون هذه الأجهزة تبث الراحة بالنفس، إلا أنها قد تكون مصدر قلق وازعاج للناظر حال زرعها عشوائياً في واجهات المباني. وكما نشاهد في الصورة رقم (9) مدى التلوث البصري الناتج عن هذا الفعل.

9

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة شرق.

8- المباني الآيلة للسقوط:

تؤثر عوامل التجوية -كالرطوبة والامطار- على الأبنية سلباً، حيث تؤدي مع مرور الوقت إلى تآكل المعادن والحجارة وبالتالي سقوط أجزاء من هيكلها الخارجي. وبسبب الاهمال وقلة الصيانة لمثل هذه المباني، أصبح منظر تلك الواجهات مزعجاً لمن يراه. وتظهر الصورة (10) مثالاً على تردي أحد المباني في مدينة الكويت.

10

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة المرقاب.

9- المباني المهجورة:

تعد المباني المهجورة داخل مدينة الكويت أحد أخطر مظاهر التلوث البصري، كونها تعتبر جريمة تهدد الصحة العامة والبيئة والأمن العام وتشوه المظهر الحضاري للمدينة. فالصورة رقم (11) خير دليل وبرهان على هذه الجريمة.

11

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

10- رمي بقايا الطعام للحيوانات:

تعد ظاهرة رمي بقايا الطعام في الأراضي الفضاء أو أرصفة الطرق - بحجة الرفق بالحيوان - ظاهرة مزعجة تلوث البيئة وتشوه المنظر العام. إذ يساهم هذا السلوك في تكاثر القوارض والحشرات، وجذب الكلاب الضالة للأحياء السكنية، وانبعاث الروائح الكريهة. وكما نرى في الصورة رقم (12) مدى التلوث والتشوه الناجم من جراء هذا التصرف.

12

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الوطية.

11- تردي حالة الشوارع والارصفة:

تعاني شوارع وأرصفة مدينة الكويت إهمالاً وترديا واضحاً، تتسبب في العديد من الاضرار وتعرض حياة الآخرين للخطر. وعلاوة على ذلك، فهي تمثل تشوهاً بصرياً كما هو واضح في الصور رقم (13,14).

14

13

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

12- أسلاك الكهرباء المكشوفة:

إن كثرة أسلاك الكهرباء المكشوفة، وتشابكها، وتناثرها في الهواء، وعدم وجود نظام تحت أرضي في توصيلها، يؤدي إلى تكوين منظر مؤذي بصرياً، كما يظهر في الصور رقم (15,16).

15

16

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

13- كثرة اللافتات ولوحات الإعلانات:

تنتشر اللافتات ولوحات الإعلانات بكثافة في مدينة الكويت، باختلاف أحجامها وألوانها والمواد المصنوعة منها. إذ يؤدي تكدس تلك الإعلانات على واجهة واحدة إلى تشويه بصري صارخ للمنظر العام للمبنى، كما يظهر في الصور رقم (17,18). ناهيك عن مخالفة بعضها لاشتراطات البلدية.

17

18

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

14- انتشار الحواجز الخرسانية:

انتشار الحواجز الخرسانية بشكل عشوائي وفي أماكن لا تتطلب الحاجة لها، ينعكس سلباً على الطريق وحركة السير. وعلاوة على ذلك، مظهرها يشكل تشوهاً بصرياً وتعدياً على المشهد الحضري للمدينة، كما هو واضح في الصور رقم (19,20).

19

20

المصدر: المشاهدة الميدانية بتاريخ 2021/11/30، منطقة الصالحية.

المطلب الثالث: أسباب التلوث البصري في مدينة الكويت

وبعد استعراض أبرز مظاهر التلوث البصري في المطلب السابق، قد يتساءل السائل: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة في مدينة الكويت؟ فيما يلي تلخيص لأهم هذه الأسباب:

1- قلة الوعي لدى أفراد المجتمع وفقدانهم للحس الجمالي.
2- الجهل في المحافظة على البيئة والرضا والقبول بالصورة القبيحة.
3- عدم وجود قوانين وضوابط خاصة في تحديد شكل المبنى ولونه.
4- عدم وجود قواعد لتخطيط الهندسة المعمارية والتنسيق الحضاري.
5- رداءة التخطيط وهبوط المستوى الفني للتصميم.
6- ضعف الجوانب الإدارية والتنفيذية والرقابية المتعلقة بأعمال البناء.
7- عدم تطبيق القوانين الخاصة بإزالة التعدي على الممتلكات العامة مثل التجاوز على الأرصفة والشوارع.
8- وجود قوانين وأنظمة تسمح بالمخالفات أو بتسويتها مقابل دفع غرامة مالية، وعدم الانتباه للأخطاء التي لا يحاسب عليها القانون.
9- سلوك الأفراد والمؤسسات والمنظمات الحكومية غير المتوازن.
10- الإهمال الوظيفي لموظفي الجهات المعنية في حماية البيئة والمحافظة على النظافة العامة.
11- تردي الوضع الاقتصادي.

المبحث الثالث- مكافحة التلوث البصري في مدينة الكويت

وعلى الرغم من ضخامة حجم المشكلة وعدم كفاية سياسات حماية البيئة الوطنية، إلا أن دول العالم والحكومات لم تتوصل حتى هذه اللحظة إلى اتفاق دولي خاص بمكافحة عدوان التلوث البصري على البيئة. ففي هذا المبحث سنُناقش بالحجج القانونية والحقائق العلمية، آليات مكافحة مظاهر التلوث البصري.

المطلب الأول: الاستنتاجات

من خلال دراستي لموضوع هذا البحث والزيارة الميدانية التي قمت بها لمدينة الكويت فقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات ومنها:

1- تفتقر مدينة الكويت إلى الطابع العمراني ذو البُعد التاريخي نتيجة النمو الحضري.
2- عدم الالتزام بقواعد التنسيق الحضاري ساهم في إحداث التلوث البصري في مدينة الكويت.
3- افتقار المنشآت العامة والحكومية - التي ينبغي ان تضرب المثل بنفسها - للصيانة الدورية.
4- عزوف السؤولين بالدولة عن تجميل شوارع المدينة بالزهور والنباتات والعناصر الفنية ذات الصلة بتاريخ المدينة.
5- الأخذ بمبدأ: من أمن العقوبة أساء الأدب، نظير ضعف السلطة وقلة النصوص القانونية المعنية بالموضوع، فاقم من المشكلة.
6- غياب التنسيق بين الجهات المختصة بمكافحة التلوث البصري أدى إلى خلق فوضى بصرية في مدينة الكويت.
7- اسناد مهمة وضع الاشتراطات التفصيلية لبلدية الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة، كما ورد في المادة رقم (16) من اللائحة التنفيذية في شأن الإدارة البيئية، فيه استقصاء للجهات الاختصاصية الأخرى.
8- حصر مظاهر التلوث البصري بمظهر واحد فقط ألا وهو المظهر العام للعقار في المادة رقم (127) من قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 يفتقر للمهنية ويخالف الأعراف القانونية.

التوصيات والمقترحات.

نظراً لانتشار مظاهر التلوث البصري في مدينة الكويت – كما رأينا في المبحث الثاني – بشكل كبير، فكان لابد من البحث عن سبل وآليات لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها؛ للارتقاء بمستوى المدينة والحفاظ على تاريخها العمراني. وفيما يلي جملة من والتوصيات والمقترحات:

1- نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع من خلال:
   - تكليف الهيئة العامة للشباب بالترويج لثقافة حماية البيئة وحماية عناصر جمالها الطبيعي.
   - تكليف وزارة التربية والتعليم العالي باستحداث برامج تعليمية ومناهج دراسية مختصة بحماية البيئة، بحيث تتضمن مواد للتذوق الفني والحس الجمالي.
   - تكليف وزارة الإعلام بتنظيم حملات إعلامية وإعلانية لتبيان الجوانب الشرعية والقانونية في حال مخالفة أحكام قانون حماية البيئة.
2- تكليف الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بالعمل على تشجير شوارع مدينة الكويت وزيادة المسطحات الخضراء ووضع حواجز من الأشجار تحجب المناظر الغير مرغوب فيها.
3- تكليف بلدية الكويت بوضع إجراءات شديدة تُنظم الأماكن المخصصة لرمي النفايات، بحيث تكون تلك الأماكن معزولة ولا تشوه المنظر العام للمدينة.

4- تفعيل المادة (133) من قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014؛ لردع كل من تسول له نفسه برمي المخلفات والقمامة في غير الأماكن المخصصة لذلك.
5- تكليف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع بلدية الكويت بالعمل على مشروع المسح الوطني لمباني مدينة الكويت التاريخية والتراثية المتهالكة، وتسريع أعمال ترميم وصيانة تلك المباني بما لا يفقدها هويتها التاريخية والمعمارية.
6- الاقتداء بالتجربة السعودية في السعي لتحسين المشهد الحضري للدولة. وذلك بإطلاق منصة إلكترونية تساعد الأفراد في إبلاغ السلطات عن مظاهر التشوه البصري من خلال تصوير المخالفة وإرسالها عبر تطبيق "بلدي".
7- ضرورة رفع الحواجز الخرسانية في الأماكن التي لا تتطلب الحاجة لها؛ وذلك لتحسين المشهد الحضري للمدينة.
8- تشكيل لجان عليا يشرف عليها مجلس الوزراء لإعادة هيكلة مدينة الكويت وتطويرها بما يتلاءم مع رؤية الكويت لعام 2035، وتضم في عضويتها كل من: بلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وجامعة الكويت.
9- الاستفادة من التجربة الإماراتية المتميزة في استثمار واجهات المباني لتحسين المظهر العام لمدينة أبوظبي. وذلك من خلال خدمة " فن الواجهات" التي تهدف إلى إتاحة الفرصة للكوادر المبدعة من رسامين وفنانين وغيرهم في نشر إبداعاتهم على واجهات المباني.
10- إعادة تقويم القوانين والتشريعات الخاصة بالتخطيط العمراني وتنظيم المباني بما يضمن سد الثغرات الموجودة في القرار الوزاري رقم (206) لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء؛ وذلك لتحقيق القيم الجمالية لواجهات المباني والفراغات العمرانية.
11- إنشاء جهاز وطني للتنسيق الحضاري والاستفادة من التجربة المصرية الناجحة في هذا المجال؛ وذلك لتحقيق أهداف التنسيق الحضاري وتحسين الصورة البصرية لكافة مناطق الدولة.
12- ضرورة منح صفة الضبطية القضائية لأشخاص متخصصين في مجال التهيئة والتعمير؛ لضمان تمكنهم من الكشف عن المخالفات المتعلقة بالتلوث البصري وتحرير مختلف المحاضر بشأنها.

الخاتمة.

جميع النقاط التي عُرِضَت توضح مدى خطورة التلوث البصري على الانسان والبيئة. إذ بات من اللازم تسخير كل الإمكانات لدعم مؤسسات الدولة في مواجهة التلوث البصري. ففي مكافحة التلوث البصري تحقيق للهدف رقم 11 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، **"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"**[15]. ونظراً للتهديد الكبير الذي يشكله التلوث البصري، صار من الضروري على الجهات المختصة والمعنية تطبيق قانون حماية البيئة الجديد رقم (42) لسنة 2014 بصرامة ودون أي استثناءات أو اعتبارات أو انتقائية. وعلى الرغم من جدية الدولة في مكافحة هذه الظاهرة، إلا أنها لا تزال موجودة. وهنا يأتي دور الباحثين والعقلاء والمهتمين بشئون البيئة في المساهمة بالحد من ظاهرة التلوث البصري قدر المستطاع.

الهوامش والمراجع

1- إيلاف وآخرون (2017)، التلوث البصري في مدينة كربلاء المقدسة من وجهة نظر سكانها وزائريها، جامعة البصرة.

2- جمعية المهندسين المصرية (1999)، التلوث البصري والنواحي الجمالية، وقائع المؤتمر السابع لكلية التربية.
3- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة، جمهورية مصر العربية.
4- حسام (2020)، الأثر البيئي والجزائي لظاهرة الاعتداء على جمالية المدن، مجلة كلية الامام الكاظم.
5- شاكر عبد الحميد (2001)، التفضيل الجمالي، عالم المعرفة، دولة الكويت.
6- علي ثويني (2019)، المكان والعمارة، وكالة الصحافة العربية، جمهورية مصر العربية.
7- مجلس الوزراء المصري، قانون البناء 119 لسنة 2008، جمهورية مصر العربية.
8- محرم وآخرون (2000)، التلوث البصري وعلاقته بالذوق الجمالي، مجلة علوم البيئة.
9- محمد حسن (2017)، التلوث البصري وأبعاده المكانية في مدينة الشعب، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.
10- مظهر وآخرون (2012)، دور لوحات الإعلان التجارية في التلوث البصري للبيئة العمرانية في المدن العراقية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية.
11- منصور مجاجي (2018)، ظاهرة التلوث البصري العمراني في الجزائر بين قصور النص القانوني وتقصير أجهزة الرقابة، مجلة البحوث والدراسات.
12- منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت:-https://www.who.int/topics/sustainable-development goals/targets/ar
13- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، لائحة المحافظة على الذوق العام، المملكة العربية السعودية.
14- الهيئة العامة للبيئة، قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم (99) لسنة 2015، دولة الكويت.
15- يوهانسن وآخرون، التلوث البصري وتأثيره على سلوكيات الإنسان واستيعابه للفراغات المعمارية العامة، جامعة عين شمس.